

دورة العنف: من الطفولة إلى الرشد - تحليل  
سيكولوجي وقانوني لانتقال الصدمة عبر الأجيال

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

**\*\*الإهداء\*\***

إلى روح أمي الطاهرة وروح أبي الطاهر داعياً لهما  
بالرحمة والمغفرة

وإلى ابنتي الحبيبة قرة عيني صبرينال المصرية  
الجزائرية جميلة الجميلات داعياً لها بالصحة والخير  
والسعادة

## **\*\*الفهرس الموضوعي\*\***

**المقدمة العنف كعدوى نفسية اجتماعية**

**الباب الأول الأسس النظرية لفهم دورة العنف**

**الفصل الأول نظرية التعلم الاجتماعي والعنف  
المكتسب**

**الفصل الثاني التعلق غير الآمن وتشوه البنية النفسية**

**الفصل الثالث الصدمة المركبة وتأثيرها على النمو  
العصبي**

**الباب الثاني آليات انتقال العنف عبر الأجيال**

**الفصل الأول العنف الأسري كنموذج للتكرار بين الأجيال**

الفصل الثاني التطبيع مع العنف وآليات الكبت والإنكار

الفصل الثالث من الضحية إلى الجاني التحول النفسي

الباب الثالث الأبعاد البيولوجية العصبية للصدمة

الفصل الأول تأثير الإساءة المبكرة على تطور الدماغ

الفصل الثاني التغيرات الهرمونية والاستجابة للتوتر

الفصل الثالث الوراثة فوق الجينية وانتقال الصدمة

الباب الرابع التداعيات القانونية والاجتماعية

الفصل الأول مسؤولية الدولة في حماية الضحايا وكسر  
الدورة

الفصل الثاني الثغرات القانونية في التعامل مع العنف  
الأسري

الفصل الثالث نحو نموذج وقائي علاجي بدلاً من

## العقابي فقط

الباب الخامس استراتيجيات التدخل وكسر الحلقة

الفصل الأول العلاج النفسي للناجين من العنف

الفصل الثاني برامج التأهيل للمعتدين

الفصل الثالث السياسات الاجتماعية الوقائية

الخاتمة نحو ثقافة اللاعنف

**\*\*المقدمة العنف كعدوى نفسية اجتماعية\*\***

لا يولد الإنسان حاملاً بذور العنف في فطرته الأولى بل هو كائن قابل للتشكيل تتحدد مساراته السلوكية بفعل التفاعل المعقد بين الاستعداد البيولوجي والبيئة المحيطة به ومع ذلك فإن ظاهرة العنف تظل واحدة من أكثر الإشكاليات إلحاحاً التي تواجه المجتمعات

الإنسانية عبر التاريخ متخذة أشكالاً متعددة تتراوح بين  
العدوانية الفردية المندفعة والعنف المنظم البارد  
الحساب إن ما يجعل هذه الظاهرة مستعصية على  
الحل ليس فقط تعقيد أسبابها المباشرة بل قدرتها  
المذهلة على التكاثر والانتقال من جيل إلى آخر وكأنها  
عدوى خفية تصيب النسيج الاجتماعي والنفسي  
للأفراد فالطفل الذي يشهد العنف أو يتعرض له لا  
يتأذى جسدياً ونفسياً في لحظته فحسب بل يحمل  
تلك الجراح العميقة ليصبح فيما بعد إما ضحية جديدة أو  
جلاداً جديداً في حلقة مفرغة يصعب كسرها دون  
فهم عميق لآليات عملها إن دراسة دورة العنف تتطلب  
تجاوز النظرة السطحية التي تختزل المشكلة في  
أفعال إجرامية منعزلة لتغوص في الأعماق  
السيكولوجية والبيولوجية والقانونية التي تحكم انتقال  
الصدمة من الآباء إلى الأبناء ومن الأسرة إلى المجتمع  
الكبير إن الهدف من هذا العمل هو تفكيك هذه الحلقة  
المفرغة وتحليل المسارات التي يتحول فيها الألم إلى  
غضب والغضب إلى عنف ثم عنف إلى ألم جديد مما  
يستدعي تدخلاً شاملاً يجمع بين العدالة الرادعة  
والعلاج النفسي العميق والسياسات الاجتماعية  
الوقائية لبناء مستقبل خالٍ من ظلال العنف الممتدة.

## **\*\*الباب الأول الأسس النظرية لفهم دورة العنف\*\***

### **\*\*الفصل الأول نظرية التعلم الاجتماعي والعنف المكتسب\*\***

تعد نظرية التعلم الاجتماعي التي أسسها ألبرت باندورا حجر الزاوية في فهم كيفية اكتساب السلوك العنيف حيث تؤكد أن العنف ليس غريزة فطرية جامحة بل هو سلوك مكتسب يتم تعلمه عبر الملاحظة والتقليد والنمذجة داخل البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد خاصة في مراحل الطفولة المبكرة عندما يكون العقل أكثر مرونة وقابلية للاستيعاب فالطفل الذي ينشأ في أسرة يسودها العنف ويشاهد والده يضرب أمه أو يعاقبه بالضرب المبرح لا يرى في هذا الفعل مجرد حدث عابر بل يرسخ في ذهنه نموذجاً سلوكياً يربط بين استخدام القوة وحل النزاعات أو فرض السيطرة وتحقيق الأهداف وبمرور الوقت يتحول هذا

النموذج المرصود إلى جزء من repertoire السلوكي للطفل الذي يبدأ في محاكاته في تفاعلاته مع أقرانه في المدرسة أو مع إخوته الأصغر سناً معتقداً أن العنف هو اللغة الوحيدة الفعالة للتواصل والدفاع عن الحقوق وتؤكد الدراسات التجريبية أن التعرض المتكرر لمشاهد العنف سواء في الواقع أو عبر وسائل الإعلام يقلل من الحساسية الانفعالية تجاه المعاناة الإنسانية ويزيد من احتمالية تبني السلوك العدواني كأداة مشروعة ومقبولة اجتماعياً ضمن دائرة الفرد الضيقة وبالتالي فإن كسر دورة العنف يتطلب بالضرورة قطع سلسلة النمذجة هذه وتوفير نماذج بديلة إيجابية تحل محل نماذج العنف وتعلم الأفراد مهارات حل النزاعات بطرق سلمية وحضارية تعتمد على الحوار والتفاوض بدلاً من القبضة الحديدية والإيذاء الجسدي أو المعنوي.

**\*\*الفصل الثاني التعلق غير الآمن وتشوه البنية النفسية\*\***

تلعب نظرية التعلق التي طورها جون بولبي دوراً محورياً في تفسير الجذور العميقة للعنف من خلال التركيز على جودة الرابطة العاطفية الأولى بين الطفل ومقدم الرعاية الرئيسي عادة الأم حيث تشكل هذه الرابطة الأساس الذي تُبنى عليه كل العلاقات المستقبلية وقدرة الفرد على تنظيم مشاعره وفهم ذاته والآخرين فعندما يفشل مقدم الرعاية في توفير بيئة آمنة ومستقرة عاطفياً ويستجيب لاحتياجات الطفل بشكل متناقض أو قاسٍ أو مهمل فإن الطفل يطور نمط تعلق غير آمن يتسم بالقلق الشديد أو التجنب العاطفي أو التشوش في المشاعر وهذا الخلل في التعلق يؤدي إلى تشوه عميق في البنية النفسية للفرد حيث ينمو وهو يحمل صورة ذاتية هشة وصورة سلبية عن العالم كمكان مخيف وغير موثوق به وعن الآخرين كأعداء محتملين يجب الحذر منهم أو السيطرة عليهم وفي ظل غياب الأمان العاطفي يفشل الطفل في تطوير مهارات التعاطف والتنظيم الانفعالي السليم مما يجعله عرضة للانفجارات الغاضبة والسلوكيات العدوانية كرد فعل دفاعي تلقائي ضد التهديدات المتخيلة أو الحقيقية إن البالغين الذين عانوا من أنماط تعلق غير آمنة في طفولتهم غالباً ما

يواجهون صعوبات جسيمة في بناء علاقات زوجية أو أبوية صحية ويميلون إلى إعادة إنتاج ديناميكيات الرفض والعنف في علاقاتهم الخاصة مما ينقل الصدمة إلى الجيل التالي ويثبت أن الجروح النفسية غير المرئية قد تكون أخطر وأكثر تدميراً من الجروح الجسدية في تشكيل شخصية عنيفة ومعادية للمجتمع.

## **\*\*الفصل الثالث الصدمة المركبة وتأثيرها على النمو العصبي\*\***

تشير مفهوم الصدمة المركبة إلى التعرض المتكرر والمطول لأحداث صادمة خاصة في سياق العلاقات الشخصية الوثيقة مثل الإساءة الجسدية أو الجنسية أو العاطفية المستمرة داخل الأسرة والتي تختلف جذرياً عن الصدمة المفردة الناتجة عن حادث عرضي واحد إن تأثير الصدمة المركبة على نمو الطفل يتجاوز الأعراض النفسية الظاهرة ليطال البنية الفسيولوجية والعصبية للدماغ نفسه حيث تؤدي مستويات التوتر العالية والمستمرة إلى إفراز كميات سامة من

هرمونات التوتر مثل الكورتيزول التي تعطل التطور الطبيعي لمناطق حيوية في الدماغ مسؤولة عن التنظيم العاطفي والذاكرة واتخاذ القرارات الأخلاقية وبشكل خاص تتأثر اللوزة الدماغية المسؤولة عن استشعار الخطر فتصبح مفرطة النشاط والحساسية بينما تضعف وظائف القشرة أمام الجبهية المسؤولة عن كبح الدوافع والتخطيط المنطقي مما يخلق حالة من عدم التوازن العصبي تجعل الفرد يعيش في حالة تأهب دائم للقتال أو الهروب حتى في المواقف غير المهددة فعلياً إن هذا التشوه في الأسلاك العصبية يفسر لماذا يجد ضحايا الصدمات المركبة صعوبة بالغة في التحكم في نوبات الغضب أو فهم مشاعر الآخرين أو الثقة بهم كما أنهم يصبحون أكثر عرضة للإصابة باضطرابات نفسية خطيرة تعزز من ميلهم للعنف كآلية تكيف مشوهة مع عالم يرونه دائماً في حالة حرب وبالتالي فإن فهم العنف كنتاج لصدمة عصبية بيولوجية يفتح آفاقاً جديدة للتدخل العلاجي الذي يستهدف إعادة ضبط هذه الدوائر العصبية وليس فقط معاقبة السلوك الظاهري.

## **\*\*الباب الثاني آليات انتقال العنف عبر الأجيال\*\***

### **\*\*الفصل الأول العنف الأسري كنموذج للتكرار بين الأجيال\*\***

يُعد العنف الأسري النموذج الأبرز والأكثر وضوحاً لدورة العنف المنتقلة عبر الأجيال حيث تعمل الأسرة كمصنع أولي للشخصية وكحاضنة رئيسية للقيم والسلوكيات فإذا كانت البيئة الأسرية مشبعة بالعنف فإنها تغرس في وعي الأطفال اللاشعوري فكرة مفادها أن القوة هي الحق وأن الضعف عيب يجب استئصاله وأن الحب مشروط بالطاعة أو مصحوب بالألم إن الأطفال الذين ينشأون في منازل يسودها العنف لا يتعلمون العنف كسلوك فحسب بل يتعلمون أيضاً أدواراً محددة قد يلعبونها طوال حياتهم فالبعض يتقمص دور الجلاداً للوالد المسيطر بينما يتقمص البعض الآخر دور الضحية استسلاماً للوالد الخاضع وكلا الدورين يمثلان وجهين لعملة واحدة مختلفة توازن العلاقات الإنسانية ومع تقدم هؤلاء الأطفال في العمر ودخولهم مرحلة الرشد

والزواج وتكوين أسرة خاصة بهم فإنهم غالباً ما يعيدون إنتاج السيناريو نفسه دون وعي كامل منهم حيث يبحث الرجل الذي نشأ في بيئة عنيفة عن شريكة تخضع لسيطرته أو يمارس عليها العنف تكراراً لما عاشه بينما تبحث المرأة التي نشأت في بيئة مماثلة عن شريك يمارس عليها نفس النمط معتقدة خطأً أن هذا هو طبيعة الحب والعلاقة الزوجية وهكذا تدور العجلة وتستمر المعاناة في الانتقال من جيل لجيل ما لم يتم التدخل بوعي لإيقاف هذا الإرث المؤلم وكسر القيود غير المرئية التي تربط الماضي بالحاضر.

## **\*\*الفصل الثاني التطبيع مع العنف وآليات الكبت والإنكار\*\***

من أخطر الآليات التي تضمن استمرار دورة العنف وانتقالها بسلاسة بين الأجيال هي عملية التطبيع مع العنف التي تحدث تدريجياً حتى يصبح الفعل العنيف أمراً عادياً ومقبولاً بل وأحياناً ضرورياً ضمن ثقافة الأسرة أو المجتمع المحيط فعندما يتكرر مشهد الضرب

أو الإهانة أمام الطفل دون رادع أخلاقي أو قانوني فعال يبدأ عقله في إعادة تشكيل معايير الأخلاقية ليتناسب مع هذا الواقع المشوه فيبدأ بتبرير العنف واعتباره أسلوباً مشروعاً للتأديب أو لحل الخلافات وتتزامن عملية التطبيع هذه مع آليات دفاع نفسي قوية مثل الكبت والإنكار حيث يقوم الضحايا بكبت ذكريات الألم والخوف العميقين في اللاوعي لحماية أنفسهم من الانهيار النفسي الكامل وينكرون حقيقة تعرضهم للإساءة أو يقللون من شأنها قائلين إنه كان يقصد مصلحتي أو أنني أستحق ذلك وهذا الإنكار يمنع معالجة الجرح الأصلي ويبقيه نافياً ومؤثراً في السلوك الحالي والمستقبلي إن خطورة التطبيع تكمن في أنه يحول العنف من فعل استثنائي يثير الاستنكار إلى عادة راسخة تمر مرور الكرام مما يجعل كسر هذه الحلقة مهمة شاقة تتطلب أولاً إزالة طبقات التكلس النفسي هذه واستعادة الحساسية الأخلاقية الطبيعية تجاه المعاناة الإنسانية والاعتراف الصريح بحقيقة العنف وآثاره المدمرة قبل الشروع في أي عملية علاجية أو إصلاحية حقيقية.

## \*\*الفصل الثالث من الضحية إلى الجاني التحول النفسي\*\*

تمثل رحلة التحول من ضحية للعنف إلى جاني ممارس له واحدة من أكثر التحولات النفسية إثارة للجدل والألماء في دراسة دورة العنف حيث يبدو للوهلة الأولى تناقضاً صارخاً أن من عانى من ويلات العنف قد يصبح هو نفسه مصدرًا لهذا العناء للآخرين إلا أن التحليل السيكولوجي العميق يكشف أن هذا التحول هو في جوهره آلية دفاعية معقدة تهدف إلى استعادة الشعور بالقوة والسيطرة الذي سُلِب من الضحية في طفولته فالطفل الذي شعر بالعجز المطلق والخوف المهين أمام قوة البالغ المعتدي يراكم داخله غضباً مكبوتاً ورغبة عارمة في الانتقام من العالم الذي ظلمه ومع مرور الوقت وبدون علاج نفسي مناسب يتحول هذا الغضب الداخلي إلى طاقة مدمرة تنفجر في وجه الأضعف منه بحثاً عن تعويض وهمي عن الكرامة المفقودة وهنا يحدث ما يسمى بتماهي الضحية مع المعتدي حيث يتبنى الضحية قيم وسلوكيات جلاده السابق كوسيلة للشعور بأنه لم يعد

ضعيفاً وأنه أصبح طرفاً فاعلاً وقويّاً في المعادلة إن هذا التحول لا يبرر أبداً فعل الجريمة ولا يلغي المسؤولية القانونية للجاني الجديد لكنه يقدم تفسيراً ضرورياً لفهم الدوافع الخفية وراء العنف ويسلط الضوء على الحاجة الملحة لعلاج جراح الضحايا قبل أن تتحول إلى براكين تغذي نار العنف في المجتمع وتخلق جيلاً جديداً من المعتدين الذين يحملون في أعماقهم ألم طفل لم يُشفَ قط.

## **\*\*الباب الثالث الأبعاد البيولوجية العصبية للصدمة\*\***

### **\*\*الفصل الأول تأثير الإساءة المبكرة على تطور الدماغ\*\***

أثبتت الأبحاث الحديثة في علم الأعصاب أن الإساءة والإهمال في مراحل الطفولة المبكرة لا تترك ندوباً نفسية فقط بل تغير فعلياً في البنية التشريحية والوظيفية للدماغ النامي الذي يكون في قمة مرونته

وقابليته للتشكل خلال السنوات الأولى من الحياة فالإجهاد السام الناتج عن التعرض المستمر للعنف يؤدي إلى اضطراب في عملية تكوين الروابط العصبية وتشذيبها مما يؤثر سلباً على حجم وكفاءة مناطق معينة في الدماغ فقد أظهرت دراسات التصوير بالرنين المغناطيسي انخفاضاً ملحوظاً في حجم الحصين المسؤول عن الذاكرة والتعلم وضعفاً في نمو الجسم الثفني الذي يربط بين نصفي الكرة المخية ويعمل على تكامل المعلومات العاطفية والمنطقية بالإضافة إلى فرط نشاط اللوزة الدماغية التي تصبح في حالة تأهب قصوى لأي إشارة خطر حتى لو كانت وهمية هذه التغيرات الهيكلية تترجم سلوكياً إلى صعوبات في التركيز وضعف في الذاكرة وعدم قدرة على تنظيم المشاعر واندفاعية مفرطة مما يجعل الطفل أكثر عرضة للفشل الدراسي والمشاكل السلوكية والعزلة الاجتماعية إن إدراك أن العنف يترك أثراً مادياً ملموساً على عضو التفكير والشعور يؤكد أن آثاره ليست مؤقتة بل قد تكون دائمة إذا لم يتم التدخل مبكراً بعلاجات تعويضية تساعد الدماغ على إعادة تشكيل مساراته العصبية واستغلال ما تبقى لديه من مرونة عصبية للتعافي والنمو بشكل صحي وسليم.

## \*\*الفصل الثاني التغيرات الهرمونية والاستجابة للتوتر\*\*

يلعب الجهاز endocrine وخاصة محور الوطاء النخامي الكظري دوراً حاسماً في استجابة الجسم للتوتر وعند تعرض الطفل للعنف المزمن يختل عمل هذا المحور بشكل جذري مما يؤدي إلى اضطرابات طويلة الأمد في إفراز هرمونات التوتر وعلى رأسها الكورتيزول ففي الحالة الطبيعية يرتفع مستوى الكورتيزول استجابة لتهديد مؤقت ثم يعود للانخفاض بمجرد زوال الخطر لكن في بيئة العنف المستدام يبقى مستوى الهرمون مرتفعاً بشكل مزمن أو ينهار تماماً في حالة من الإرهاق الفسيولوجي وهذا الاختلال الهرموني له تداعيات وخيمة على الصحة الجسدية والنفسية للفرد حيث يضعف الجهاز المناعي ويزيد من احتمالية الإصابة بالأمراض المزمنة ويؤثر على النمو الجسدي والعقلي أما على الصعيد السلوكي فإن ارتفاع الكورتيزول المزمن يرتبط بزيادة القلق والاكتئاب والعدوانية بينما

يؤدي انهيار الاستجابة للتوتر إلى حالة من البلادة العاطفية وعدم المبالاة بالمخاطر أو بعواقب الأفعال إن هذه التغيرات الكيميائية الحيوية تجعل الفرد يعيش في حالة من عدم الاتزان الداخلي الدائم حيث تكون استجاباته للمؤثرات الخارجية إما مبالغاً فيها بعنف شديد أو منعدمة تماماً مما يصعب عليه التكيف مع متطلبات الحياة اليومية وبناء علاقات اجتماعية مستقرة ويدفعه نحو سلوكيات خطيرة كإدمان المخدرات أو ارتكاب الجرائم كمحاولة يائسة لتنظيم حالته الداخلية الهشة والمضطربة.

## **\*\*الفصل الثالث الوراثة فوق الجينية وانتقال الصدمة\*\***

تقدم علوم الوراثة فوق الجينية منظوراً ثورياً لفهم كيفية انتقال آثار العنف والصدمة عبر الأجيال دون تغيير في تسلسل الحمض النووي DNA نفسه حيث تشير هذه العلوم إلى أن التجارب البيئية القاسية مثل التعرض للعنف الشديد يمكن أن تسبب تعديلات كيميائية على الجينات تؤثر على طريقة التعبير عنها

وهذه التعديلات قد تنتقل من الآباء الذين عانوا من الصدمات إلى أبنائهم وأحفادهم مما يجعل الأجيال اللاحقة أكثر عرضة بيولوجياً للاستجابة للتوتر بشكل مفرط أو للإصابة باضطرابات نفسية وسلوكية معينة حتى لو لم يتعرضوا هم أنفسهم لنفس أحداث الصدمة المباشرة إن هذا الاكتشاف يضيف بُعداً جديداً ومعقداً لدورة العنف حيث لم تعد مقتصرة على التعلم الاجتماعي أو البيئة المحيطة فقط بل أصبحت تحمل طابعاً بيولوجياً موروثاً يزيد من هشاشة النسل أمام ضغوط الحياة ويقلل من قدرتهم على الصمود النفسي ومع ذلك فإن الطبيعة الديناميكية للتعديلات فوق الجينية تعطي أيضاً بارق أمل كبير فهي قابلة للعكس والتعديل من خلال تغيير البيئة وتوفير تجارب إيجابية وعلاجات نفسية وغذائية مناسبة مما يعني أن كسر دورة العنف ممكن ليس فقط على المستوى السلوكي والاجتماعي بل أيضاً على المستوى الجزيئي والبيولوجي العميق وأن جهودنا الحالية في حماية الأطفال وعلاج الضحايا قد تنقذ أجيالاً كاملة من الإرث البيولوجي الثقيل للعنف والمعاناة.

## **\*\*الباب الرابع التداعيات القانونية والاجتماعية\*\***

### **\*\*الفصل الأول مسؤولية الدولة في حماية الضحايا وكسر الدورة\*\***

تتحمل الدولة مسؤولية أخلاقية وقانونية جسيمة في كسر دورة العنف وحماية أفراد المجتمع وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً مثل الأطفال والنساء وكبار السن من براثن الإساءة بأنواعها المختلفة فلا يكفي أن تكتفي الدولة بسن القوانين الرادعة ضد مرتكبي العنف بل يجب عليها أن تتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة تمنع وقوع العنف من الأساس وتوفر شبكات أمان فعالة للضحايا تشمل خطوط ساخنة للإبلاغ الفوري وملاجئ آمنة ومجهزة لتقديم الحماية العاجلة وفرق تدخل سريع مدربة على التعامل مع حالات الأزمة إن تقصير الدولة في توفير هذه الخدمات الأساسية يعتبر شكلاً من أشكال الإهمال المؤسسي الذي يساهم بشكل غير مباشر في استمرار دورة العنف وترك الضحايا عرضة للانتقام أو العودة إلى بيئة الخطر كما أن للدولة

دوراً محورياً في تمويل ودعم برامج التوعية المجتمعية التي تستهدف تغيير الثقافة السائدة المتسامحة مع العنف وتعزيز قيم احترام حقوق الإنسان والطفولة داخل الأسر والمدارس ووسائل الإعلام إن الالتزام الحقيقي للدولة بحماية مواطنيها يتطلب تخصيص موارد مالية وبشرية كافية وتدريب الكوادر العاملة في القطاعات الأمنية والقضائية والاجتماعية على التعامل بحساسية واحترافية مع قضايا العنف لضمان عدم إعادة إيذاء الضحايا أثناء إجراءات التبليغ والتحقيق والمحاكمة وبالتالي تحقيق العدالة المنشودة التي تردع الجاني وتعيد الاعتبار للضحية وتمهد الطريق لكسر الحلقة المفرغة للعنف في المجتمع.

**\*\*الفصل الثاني الثغرات القانونية في التعامل مع العنف الأسري\*\***

رغم التقدم التشريعي الملحوظ في العديد من الدول لمواجهة ظاهرة العنف الأسري إلا أن الثغرات القانونية

والإجرائية لا تزال تشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق العدالة الفعالة وحماية الضحايا بشكل كافٍ فمن أبرز هذه الثغرات غياب تعريف موحد وشامل للعنف الأسري في بعض التشريعات الذي يشمل كافة أشكال الإيذاء الجسدي والنفسي والجنسي والاقتصادي مما يترك مجالات واسعة من الإساءة خارج نطاق التجريم والعقاب كما أن الإجراءات القانونية غالباً ما تكون بطيئة ومعقدة وتتطلب أدلة صعبة الإثبات في البيئة المغلقة للمنزل مما يثني الضحايا عن اللجوء للقضاء خوفاً من الفضيحة أو الانتقام أو عدم جدوى الإجراءات إضافة إلى ذلك فإن بعض القوانين لا تزال تعطي أولوية للحفاظ على كيان الأسرة على حساب سلامة أفرادها مما قد يجبر الضحية على المصالحة القسرية مع المعتدي أو العودة إلى بيئة الخطر تحت ذريعة الحفاظ على الاستقرار الأسري وهناك أيضاً نقص في العقوبات الرادعة والبديلة التي تركز على إصلاح سلوك الجاني ومنع تكرار الفعل مما يجعل العقوبة السجنية التقليدية غير كافية لكسر دورة العنف داخل الأسرة إن سد هذه الثغرات يتطلب مراجعة تشريعية شاملة تستند إلى أحدث المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتضع مصلحة الضحية وسلامته في مقدمة الأولويات مع تعزيز آليات

الرقابة القضائية والتنفيذية لضمان تطبيق القوانين  
بصرامة وعدالة.

**\*\*الفصل الثالث نحو نموذج وقائي علاجي بدلاً من  
العقابي فقط\*\***

إن الاعتماد الحصري على النموذج العقابي التقليدي  
في مواجهة العنف أثبت محدوديته الشديدة في كسر  
دورة العنف ومنع تكراره حيث أن السجن وحده لا يعالج  
الجذور النفسية والاجتماعية والبيولوجية التي دفعت  
الفرد لارتكاب الفعل العنيف ولا يضمن عدم عودته  
للجريمة مرة أخرى بعد الإفراج عنه لذا أصبح من  
الضروري التحول نحو نموذج متكامل يجمع بين الردع  
القانوني الضروري والوقاية الفعالة والعلاج العميق فهذا  
النموذج الجديد يضع تركيزاً كبيراً على التدخل المبكر  
لتحديد الأسر المعرضة للخطر وتقديم الدعم النفسي  
والاجتماعي لها قبل تصاعد حدة العنف إلى جرائم  
كبرى كما يتضمن تصميم برامج تأهيلية متخصصة  
داخل السجون وخارجها تستهدف تعديل السلوك

العنيف لدى الجناة وعلاج الصدمات الكامنة وتطوير مهارات التواصل وحل النزاعات لديهم وبالموازاة مع ذلك يجب توفير رعاية نفسية وطبية شاملة للضحايا لمساعدتهم على تجاوز آثار الصدمة ومنع تحولهم إلى جناة في المستقبل إن تبني هذا النهج الوقائي العلاجي يتطلب تعاوناً وثيقاً بين مؤسسات العدالة الجنائية ومراكز الصحة النفسية والخدمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني لخلق شبكة دعم متكاملة تحيط بالفرد والأسرة وتعمل على معالجة الأسباب الجذرية للعنف بدلاً من الاكتفاء بمعالجة الأعراض الظاهرة فقط مما يضمن بناء مجتمع أكثر أماناً واستقراراً على المدى الطويل.

**\*\*الباب الخامس استراتيجيات التدخل وكسر الحلقة\*\***

**\*\*الفصل الأول العلاج النفسي للناجين من العنف\*\***

يُعد العلاج النفسي حجر الزاوية في عملية تعافي الناجين من العنف وكسر الحلقة المفرغة التي تربطهم بماضيهم المؤلم حيث يهدف إلى مساعدتهم على معالجة الصدمات العميقة واستعادة شعورهم بالأمان والثقة بأنفسهم وبالآخرين وتتنوع الأساليب العلاجية المستخدمة حسب احتياجات كل حالة وتشمل العلاج المعرفي السلوكي الذي يساعد الناجي على تحديد وتغيير الأنماط الفكرية المشوهة والسلوكيات السلبية المرتبطة بالصدمة والعلاج النفسي الديناميكي الذي يغوص في أعماق اللاوعي لفهم جذور الصراع الداخلي وحل العقد النفسية المكبوتة منذ الطفولة كما تلعب مجموعات الدعم الذاتي دوراً مهماً في توفير مساحة آمنة للناجين لمشاركة تجاربهم ومشاعرهم مع أشخاص مروا بتجارب مشابهة مما يقلل من شعورهم بالعزلة والوصم ويعزز من قدرتهم على المواجهة والصمود إن نجاح العلاج النفسي لا يقاس فقط باختفاء الأعراض المرضية بل بقدرة الناجي على إعادة بناء حياته بشكل منتج ومستقر وتكوين علاقات صحية وسليمة والخروج من دائرة الضحية إلى موقع الفاعل الذي يملك السيطرة على مصيره إن الاستثمار في العلاج النفسي للناجين هو استثمار في مستقبل

المجتمع كله فهو يمنع انتقال الصدمة إلى الأجيال القادمة ويقلل من احتمالية انخراط الناجين في سلوكيات عنيفة أو مدمرة للذات وبالتالي يساهم بشكل فعال في قطع سلسلة العنف من جذورها.

## **\*\*الفصل الثاني برامج التأهيل للمعتدين\*\***

لا يمكن الحديث بجدية عن كسر دورة العنف دون الاهتمام ببرامج التأهيل وإعادة الإدماج المخصصة للمعتدين والتي تهدف إلى تعديل سلوكهم العنيف ومعالجة الأسباب الكامنة وراءه فهذه البرامج لا تسعى لتبرير أفعالهم أو التخفيف من مسؤوليتهم القانونية بل تدرك أن تغيير السلوك العنيف يتطلب تدخلاً علاجياً مكثفاً وطويل الأمد يتضمن جلسات علاج فردية وجماعية تركز على تنمية الوعي بالذات وفهم دوافع الغضب والانفعالات وتطوير مهارات التعاطف مع الضحايا وتحمل المسؤولية الكاملة عن الأفعال المرتكبة كما تتضمن هذه البرامج تدريباً عملياً على مهارات التواصل الفعال وحل النزاعات بطرق سلمية وإدارة

الضغوط الحياتية بدون اللجوء للعنف إن فعالية برامج التأهيل تزداد عندما تكون إلزامية ومرتبطة بنظام العدالة الجنائية وتخضع لرقابة وتقييم مستمرين لقياس مدى تقدم المشاركين واحتمالية عودتهم للعنف مرة أخرى كما أن دمج أسر المعتدين في عملية العلاج أحياناً قد يكون ضرورياً لمعالجة الديناميكيات الأسرية المختلفة التي ساهمت في نشوء السلوك العنيف إن نجاح هذه البرامج يعني تحويل شخص كان مصدر تهديد للمجتمع إلى فرد منتج وسلمي قادر على المساهمة الإيجابية في محيطه مما يعزز من أمن المجتمع ويقلل من معدلات تكرار الجريمة بشكل ملحوظ.

## **\*\*الفصل الثالث السياسات الاجتماعية الوقائية\*\***

تلعب السياسات الاجتماعية الوقائية دوراً استباقياً حاسماً في منع نشوء العنف من الأساس من خلال معالجة العوامل الهيكلية والبيئية التي تغذيه وتزيد من انتشاره في المجتمع فتشمل هذه السياسات

تحسين الظروف الاقتصادية للأسر الفقيرة وتوفير فرص عمل لائقة وتقليل معدلات البطالة التي تعد من المحفزات الرئيسية للتوتر والعنف الأسري كما تتضمن تطوير نظام تعليمي قوي يغرس قيم التسامح والسلام واحترام الاختلاف ومهارات الحياة الاجتماعية والعاطفية منذ المراحل الدراسية الأولى ويرصد علامات العنف المبكرة لدى الطلاب للتدخل السريع بالإضافة إلى ذلك يجب تعزيز دور المؤسسات المجتمعية المحلية والمراكز الثقافية والدينية في نشر الوعي حول مخاطر العنف وآثاره وتوفير مساحات آمنة للشباب والأسر للتفاعل الإيجابي وبناء شبكات دعم اجتماعي قوية إن سياسات الإسكان العادل وتحسين جودة الحياة في الأحياء المهمشة وتوفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة بما فيها الصحة النفسية تساهم جميعها في خلق بيئة مجتمعية حاضنة للسلم والاستقلال عن العنف إن تبني نهج وقائي شامل يتطلب إرادة سياسية حقيقية وتنسيقاً بين مختلف القطاعات الحكومية وغير الحكومية لاستثمار الموارد في بناء مجتمع صحي نفسياً واجتماعياً يكون فيه العنف استثناءً نادراً وليس قاعدة متكررة في حياة الأفراد.

## \*\*الخاتمة نحو ثقافة اللاعنف\*\*

في ختام هذه الرحلة التحليلية عبر دهاليز النفس البشري وتعقيدات النظام القانوني وتشابكات النسيج الاجتماعي نخلص إلى يقين راسخ مفاده أن العنف ليس قدراً محتوماً ولا سمة لازمة في الطبيعة البشرية بل هو ظاهرة معقدة قابلة للفهم والتحليل وبالتالي قابلة للعلاج والمنع إن دورة العنف التي تنتقل من جيل إلى آخر هي نتيجة تراكمية لصدمات غير معالجة وبيئات مختلة وأنظمة عدالة قاصرة وثقافات متسامحة مع الإيذاء ولكن الخبر السار هو أن هذه الحلقة يمكن كسرها في أي نقطة من نقاطها سواء بالتدخل العلاجي للضحايا أو تأهيل المعتدين أو إصلاح الثغرات القانونية أو بناء سياسات اجتماعية وقائية فعالة إن التحول نحو ثقافة اللاعنف يتطلب جهداً جماعياً دؤوباً من الأفراد والأسر والمؤسسات والدول لإعادة تعريف مفاهيم القوة والرجولة والنجاح بعيداً عن الهيمنة والإيذاء ولترسيخ قيم التعاطف والحوار والاحترام المتبادل كأساس للعلاقات الإنسانية إن

مستقبل البشرية ورفيها الحضاري مرهون بقدرتنا على  
شفاء جراح الماضي وبناء أجيال جديدة تنعم بالأمان  
النفسي والجسدي وتنمو في بيئة تحمي كرامتها  
الإنسانية وتصون حقها في الحياة الحرة الكريمة بعيداً  
عن ظلال العنف المدمرة فلنكن جميعاً شركاء في  
صناعة هذا المستقبل المشرق الذي تسوده المحبة  
والسلام.

تم بحمد الله وتوفيقه

د محمد كمال عرفه الرخاوي